

الفصل السادس

سقوط النظام الملكي

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م

بوفاة الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م أعلن الإمام الجديد محمد البدر في خطاب ألقاه في الجامع الكبير بصنعاء بأنه سينهج نهج والده، وأنه سيضرب بلا هوادة كل من تسول له نفسه مناهضة حكمه (مهتداً بذلك عمه الحسن وأنصاره) والمنافسين له في السلطة، إلا أن الحسن بعث له ببرقية تأييد من مقر عمله في الأمم المتحدة.

وفي خطاب التتويج أعلن البدر عن برنامجه السياسي لتطوير البلاد، حيث أكد أنه سوف يعمل بحزم مطلق من أجل مساواة الحقوق بين المواطنين، وأعلن البدر نفسه رئيساً للوزراء^(١).

وفي مقابلة للإمام محمد البدر مع أحد مراسلي الوكالات الأوروبية بعد تتويجه مباشرة تقدم بطلب المساعدة من المملكة العربية السعودية والأردن^(٢)، وتحركت قوى المعارضة على محورين :

الأول : هم بعض الناجين من مذابح نشطاء حركة ١٩٤٨م، وانضم إليهم أنصار الحسن عم الإمام الجديد، وبدؤوا يعملون على الإعداد للانقلاب والاستيلاء على السلطة.

(1) Holder: D. Fareulell to Arbia, New york. 1966,p.94-95.

(2) Ingrams: H. The yemen Imans rulets, and revolutions-John muray, London, 1963.p129. "Daily Tolegph", London, 21/9/1962. – The trmes, London, 28/9/1962.

والمحور الثاني: تمثل بتنظيم الضباط الأحرار برئاسة علي عبد المغني^(١)، والذين عملوا على إعداد خطة الانقلاب^(٢).

وفي السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م نجح العسكريون في الإطاحة بالإمام البدر، وأعلنت الثورة من إذاعة صنعاء، ولجأ الإمام البدر إلى أراضي المملكة العربية السعودية، وذكرت جريدة "أخبار اليوم"^(٣) أن الملك سعود أصدر أمراً بعدم إذاعة أخبار ثورة اليمن، ووصفت إذاعة عمان الثورة بأنها حركة تمرد وقالت إن الأمير الحسن عم الإمام البدر في طريقه إلى اليمن لإعادة الأمن والاستقرار.

وأعلنت إذاعة صنعاء أن الثورة قامت ضد الحكم الإقطاعي الاستبدادي الذي مارسه بيت حميد الدين، وأنها تستهدف تحقيق الوحدة العربية والإصلاح الاجتماعي^(٤). في الوقت نفسه كان الأمير الحسن "عم الإمام البدر" قد غادر "نيويورك" عند وقوع الثورة، وكان مندوباً لليمن لدى الأمم المتحدة، ولجأ إلى جدة حيث اعترف به الملك سعود إماماً لليمن في المنفى، وأقام حكومته في المنفى في يوم

(١) كذلك في مقابلة أجراها الباحث مع محمد الأنومي وزير الداخلية عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس محكمة أمن الدولة في عهد الرئيس عبدالله السلال، أكد على أن تنظيم الضباط الأحرار كان يضم مجاميع عديدة من نشطاء القوات المسلحة برئاسة علي عبدالمغني "جرى اللقاء" في مقر عمل الوزير المفوض محمد الأنومي بمبنى السفارة اليمنية بالقاهرة في منتصف شهر يوليو ١٩٩٧م.

(٢) عبدالله حزبلان: التاريخ السري للثورة اليمنية من ١٩٥٦-١٩٦٢، بيروت، منشورات العصر الحديث، ط٣، ١٩٨٧، ص ١٩٠، ص ٢٣٠، ويشير عبد الحارم عبدالله في مذكراته: بيروت، منشورات العصر الحديث، ط١، ١٩٨٧، ص ٧٦-٧٧: إلى أنه سافر قبل الثورة ضمن وفد رسمي إلى المملكة العربية السعودية، وكان من مهامه جس نبض بعض الشخصيات السعودية فيما لو قامت ثورة اليمن، وقد التقى بوكيل وزارة الخارجية السعودي عمر السفاف وتحدث معه عن شؤون اليمن وسأل الطيار عبدالرحيم عبدالله المسؤول السعودي عن احتمال حدوث شيء في اليمن ماذا سيكون موقف السعودية، فأجاب حاسماً القضاء على الثورة في مهدها، وذلك لأسباب كثيرة منها طموحات الشعب اليمني وكبرائه، والمملكة لن تعطي الفرصة له ليعيش في هدوء، ثم أضاف قائلاً: إن اليمن لن تستطيع أن تقوم بأي انقلاب أو ثورة لأننا على اتصال بكثير من القضاة والمشايخ الذين لديهم من الإمكانيات ما يمكنهم من إحباط أي محاولة للثورة -إشارة إلى الحسن وأنصاره-.

(٣) أخبار اليوم: (عدد ٩٣٤٨٠) الموافق ١٩٦٢/٩/٢٩.

(٤) د. بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة (مركز البحوث والدراسات العربية)، ١٩٧٧م، ص ١٠٧ إلى ١٠٨.

الخامس من شهر أكتوبر ١٩٦٢م، وعند وصول محمد البدر إلى المملكة العربية السعودية أعلن الحسن ولاءه للبدر، واعترف بالبدر إماماً، وفي أرض المنفى في السعودية شكل الإمام البدر حكومة برئاسة عمه الحسن^(١). وفي صنعاء أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً هاماً في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م تضمن معالم السياسة الداخلية والخارجية^(٢)، وتم اختصارها فيما بعد إلى ستة أهداف تشكل إطاراً فلسفياً للنظام الجمهوري اليمني، وتشير معلومات أحد الباحثين^(٣) أن فروع تنظيم الضباط الأحرار في المدن اليمنية قد تحركوا بسرعة في السيطرة على المؤسسات الحكومية وخاصة في منطقة "حجة"، وتم القبض على نائب الإمام والعناصر المؤيدة للإمامة، وتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين من عهد الإمام أحمد، كما تم قطع خطوط المواصلات لمنع لجوء البدر إلى معقل أنصاره في "حجة" وبالتالي فقد أرغم على تحويل اتجاهه نحو المملكة العربية السعودية.

(1) Ingrams. Harold: The Yemen, Op. Cit. p. 132.

(٢) د. صادق عبده علي : الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن ١٩١٨-١٩٦٧م، الإمارات العربية المتحدة، دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٧٤-١٧٥ : وتضمن البيان السياسي الإطار التنظيمي للجمهورية والأهداف التي تعالج الشؤون الداخلية بالقضاء على الحكم الفردي المطلق والقضاء على النفوذ الأجنبي - جنوب اليمن - وإنهاء الحكم الملكي وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي، ثم اختصرت الأهداف على ستة معالم هامة تمثلت بالآتي :- ١- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإذابة القوارق والامتيازات بين الطبقات. ٢- بناء جيش وطني قوي لحراسة البلاد وحماية الثورة ومكاسبها. ٣- رفع مستوى الشعب اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً. ٤- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني يستمد من روح الدين الحنيف. ٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة. ٦- احترام موانئ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الجهاد الإنجابي، وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

(٣) سعيد أحمد الجناحي : الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة ن عدن، مركز الدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٢م، ص ٢٢٩م.

وأعلن مجلس قيادة الثورة قراراته الأولى^(١)، وتحرك الماء الآسن، واندحر عالم الأمس، وبدأ عالم جديد يمارس الحركة والحياة، وطوي همس الأمس السري، وانبثق عالم يحده الأمل بالمستقبل، وتتفس الناس الصعداء، وانبرى الجميع يهرولون بحماس وقوة عزيمة للدفاع عن المبادئ التي جاءت بها الثورة وإعلان قرارات مجلس قيادة الثورة.

وخرج العمال في جنوب اليمن بمظاهرة تأييد، كما أصدر الطلاب اليمنيون في الخارج برقيات التأييد، وفي القاهرة أصدر الطلاب بياناً ناشدوا فيه الشعب اليمني أن يساند الثورة، ويقف إلى جانب الجيش، كما أعلنت الحاميات اليمنية العسكرية في المدن اليمنية عن تأييدها للثورة، وأثار الحديث عن الثورة كل الصحف العربية والأجنبية، وتحدث أحمد بهاء الدين بحماس في جريدة "أخبار اليوم"^(٢) حيث قال: "بأن انفجار ثورة وإقامة جمهورية في الجزيرة العربية نذير حاسم للملك سعود، فهو صاحب أول مصلحة في إخماد نار الثورة في اليمن".

وتناولت الوسائل الإعلامية في دول أوروبا أخبار اليمن، ومن "روما" عاصمة إيطاليا تشير مذكرات^(٣) أحد رجال تنظيم الضباط الأحرار باليمن إلى ما شاهده على شاشة التلفزيون الإيطالي من أخبار الثورة اليمنية، وأن التعليق الإخباري: إن

(١) أخبار اليوم: عدد(٩٣٤) الموافق ١٩٦٢/٩/٢٩م، ص١، كما جاء فيها أيضاً الإعلان عن تكوين مجلس الثورة في اليمن، وتم الإعلان عن تشكيل محكمة الشعب في اليمن من ثلاثة ضباط عسكريين هم: عبداللطيف ضبيب الله -رئيساً، وعضوية كل من: علي عبد المغني، وهادي عيسى، إلا أن رواية "عبدالله السردوي" في كتابه اليمن الجمهوري، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١٩٨٣م، ص٥٧١. يشير إلى أن محكمة الشعب تكونت من غالب الشرعي - رئيساً وعضوية كل من: عبدالله بركات، هادي عيسى، وعضوية مدنيين من رجال الفضة الشرعي.. وهو رأي يتفق مع كثير من المعاصرين للثورة.. انظر أيضاً: عادل الشرجي: التحضر والبيئة القبلية في اليمن، (رسالة ماجستير) مقدمة لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص١٦٥. ويشير الباحث على أنه تم تشكيل مجلس السيادة ولم يكن الزعيم السلال ضمن أعضاء المجلس إلا أن معظم الروى المعاصرة لتلك الفترة تنفق على أن إذاعة صنعاء أعلنت قراراتها باسم رئيس مجلس القيادة عبدالله السلال.

(٢) أخبار اليوم: (١٩٦٢/٩/٢٩).

(٣) عبدالرحيم عبدالله: أول وزير للطيران اليمني -مذكرات - مرجع سابق، ص٩٨-١٠٠، وكان القائم بالأعمال اليمني، محمد الحيفي الذي أشاد بشجاعته صاحب المذكرات.

الجيش اليمني قد قام بحركة تمرد على الحكومة وملك اليمن الجديد، ويضيف في مذكراته إلى أنه توجه على الفور إلى السفارة اليمنية وكانت مزدحمة باليمنيين المغتربين، وكانوا بين مؤيد للثورة ومعارض لها، واحتدم النقاش بين الجانبين إلى حد التشابك بالأيدي حتى تدخل القائم بالأعمال وقال كلمته: "إن الثورة هي ثورة الشعب وهو الذي سيقدر مصيرها بنفسه".

وتعلق صحيفة "الحياة"^(١) أن الإمام البدر ذهب ضحية والده، فالقدر حرمه من الكفايات والشخصية، وكما أن والده لم يعده ليكون إماماً لكي يتزعم "شيعة" ويحكم دولة، وكان والده يسخر منه، إلا أن عاطفة الحنان الأبوي غلبت عليه ليفرضه ولياً للعهد هرضاً، ولكن ما إن غاب ظله عنه حتى انهار، وكان مصير الثورة بالدرجة الأولى متوقفاً على القبائل الزيدية التي تسكن أعالي اليمن، وتملك المحاربين الأشداء، هذه القبائل هي التي حملت الإمام أحمد إلى الحكم عام ١٩٤٨م أثر اغتيال الإمام يحيى في انقلاب مماثل لثورة سبتمبر، وهي التي نصرت الإمام أحمد على أخيه عبدالله أثر انقلاب ١٩٥٥م، وهي التي أيدت بقاء الإمام في الحكم رغم كل معارضيته، فإذا رضيت هذه القبائل بالجمهورية استتب الأمر لها، وإن رفضتها وتمسكت بالإمامة فلا بد من حرب أهلية.

وقد استنتج كاتب المقال "كامل مروة" أن موقف المملكة العربية السعودية له أثره المؤيد للإمامة، كما أن نفوذ عبد الناصر في اليمن من خلال التنظيمات السرية كان طرفاً ولا بد من صراع داخلي دائم. والمحذور منه قائم وفي اليمن جيل جديد بدأ يتشبع بالأفكار القومية على غرار ما مر بالشرق العربي في الخمسينات، ويتوق إلى تحرير بلاده من جمود الماضي ودفعها إلى الأمام، وكانت تتبؤات "كامل مروة" دقيقة لمرحلة ما بعد الثورة.

(١) الحياة، الجمعة ٢٨/٩/١٩٦٢م، العدد (٥٠٤٧) كلمة الافتتاحية (كامل مروة)، المجلد الرابع، قل كلمتك وامشي ١٩٦١-١٩٦٦، المجموعة الكاملة لافتتاحيات الحياة، إعداد: يوسف عز ما حوري، بيروت، دار الحياة للطباعة والنشر، ط ١٩٨٦م، ص ٢٥٤-٢٥٦.

نجح الثوار في السيطرة على مقاليد السلطة السياسية ومؤسساتها وترتب على ذلك الإعلان عن الإجراءات التنظيمية والسياسية للثورة^(١)، ويشير "محمد سعيد العطار"^(٢) إلى أن أهم ما تم من إجراءات تمثل بما أنجزته الثورة مثل إلغاء الإمامة كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي، وإقامة جمهورية عربية يمنية، وكذا الإعلان عن إلغاء الفروق القبلية والدينية "المذهبية" وإلغاء عنصر التفرقة بين الزيود والشوافع، ويعد ذلك تدبيراً ثورياً، ثم أخذت الثورة جملة من الإصلاحات: كإلغاء الرق، ونظام "الرهائن"، والإصلاح الإداري، والإعلان عن المبادئ الديمقراطية، وتدابير أخرى ثقافية واقتصادية ومالية وتشريعية.

وتشير بعض المعلومات^(٣) إلى أن الذين قاموا بالثورة هم مجموعة شبابية عسكرية متأثرة بالفكر الناصري، وبصرف النظر عن أن هذه المجموعة متأثرة بالحراك القومي العربي، أو أنها تنظيمياً تنتمي إلى عدة اتجاهات سياسية، إلا أن الهدف كان موحداً بين كل الاتجاهات السياسية، فالثورة جاءت لتفصل بين ماضي بكل أبعاده وتعثراته، وبين مستقبل ينضج بالأمل^(٤).

(١) محمود عادل أحمد : ذكريات حرب اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧، القاهرة، مطبعة الأحرار، ١٩٩٢م، ص ٢٧٦.

(٢) النخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن : أبعاد الثورة اليمنية، الجزائر، المطبوعات الوطنية الجزائرية، ط ١، ١٩٦٥م، ص ٣٠٤-٣٠٦. ويشير أيضاً : إلى أن النناير التي أحرمتها قيادة مجلس الثورة في الجانب الاقتصادي أنه تم تكوين لجنة اقتصادية ومالية وانتهت هذه اللجنة إلى صياغة تدابير هامة منها وضع سياسة اقتصادية للتعايش بين عدة قطاعات اقتصادية (القطاع العمومي وشبه العمومي والخاص)، ووضع سياسة لتشجيع دخول رأس المال اليمني الموظف بالخارج، واتباع مبدأ حرية المؤسسة وتكوين شركات مختلطة، ومصادرة أملاك الجبلي - الوكيل التجاري للإمام - والعائلة الملكية، ص ٣٠٧.

(٣) مركز الدراسات والبحوث اليمني : ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات التاريخ (فردها البدي : الثورة والثورة المضادة) : ترجمة : محمد الريمحي، بيروت، مكتبة الجماهير، ط ١، ١٩٨٢م، ص ٧٤-٧٥.

(٤) في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م : أعلن عن ثلاثة قرارات هامة هي: ١- إنشاء مجلس قيادة الثورة برئاسة العميد عبدالله السلال. ٢- تعيين مجلس الوزراء برئاسة العميد عبدالله السلال. ٣- إنشاء مجلس الرئاسة برئاسة الشيخ محمد علي عثمان، انظر : إيلينا جولوبو فسكايا، سقوط النظام الملكي، ترجمة : محمد قايذ طربوش، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص ١٤٦.

والسؤال الذي يطرح نفسه ، كيف نجحت الثورة رغم إخفاق المحاولات الانقلابية السابقة؟ يجيب أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار -حسين الدفعي-^(١) بأن الجيش من حيث تسليحه وتدريبه وعدده قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م أفضل بكثير عما كان عليه في ١٩٤٨م، وحركة عام ١٩٥٥م، فهناك مدارس أنشئت في الفترة الأخيرة كمدرسة الأسلحة والتي انضم إليها خريجو الدفعتين الأولى والثانية من الكلية الحربية وكلية الطيران في ذلك الحين، وعدد كبير من الضباط ومدرسة ضباط الصف، وكان تعداد الجيش في عموم أنحاء اليمن في حدود عشرة آلاف جندي.

وكان على رجال التنظيم العسكري أنه من أجل السير في طريق الثورة والتقدم الاجتماعي لابد من سرعة تشكيل مجلس قيادة للثورة، وتعيين رئيس للقيادة من الضباط الكبار^(٢). ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية الجديدة الإعلان الدستوري في ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م، والنظر إليه كدستور مؤقت، ويعد من وجهة نظر الباحث منعطفاً ثورياً لليمن الجديد، وكان له أثر فعال لدى الأنظمة الملكية في العالم العربي، وأصبح الإعلان الدستوري الوثيقة الرسمية لأول حكومة جمهورية في اليمن والتي تتحدث عن الشعب كمصدر السلطات في البلاد، وحدد

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ثورة ٢٦ سبتمبر "دراسات وشهادات للتاريخ" الكتاب الثاني، ط ١، ١٩٨٧م، (الإجابة على الأسئلة الموجهة لثوار ٢٦ سبتمبر ومجموعة تنظيم الضباط الأحرار)، ص ٢٣٥ إلى ٢٣٦.

(٢) د. صادق عبده علي: الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن ١٩١٨-١٩٦٧م، مرجع سابق، ص ١٧٠، ويشير المرجع إلى القرار الذي اتخذته تنظيم الضباط الأحرار بالاستعانة بكبار الضباط الوطنيين من أجل قيادة التنظيم، فتم اعتبار حمود الجالفي كمن يكون عيناً لهذا التنظيم، ولكن حمود الجالفي رفض هذا الاقتراح ليتم اعتبار عبدالله السلال زعيماً للثورة، وذلك للاعتبارات التالية: موقع السلال العسكري كفائد للحرس الملكي، وقائد لفوج البدر، ومسؤولاً عن قصر السلاح وحبل نغم، ووافق الزعيم السلال شرط أن يطلع على كل ما هناك من خطط وتجهيزات كما ونوعاً.

الإعلان الدستوري مهام مجلس قيادة الثورة بحيث جعلها جهاز السلطة العليا، وهو الذي يتولى تشكيل الحكومة^(١).

كما بادرت الثورة إلى إجراءات اقتصادية كتشييد السدود، وبناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات، كما أنشئت في بعض الأراضي المصادرة مزارع حكومية، ومزارع تجريبية بهدف إدخال الأساليب الحديثة في التطبيق الزراعي، وقيام زراعة تستخدم فيها المكنات الزراعية.

وتشير بعض المعلومات^(٢) إلى أن الجمهورية العربية اليمنية لم تنجح في بناء المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق المشاركة والشرعية السياسية، ولم يطرح بديلاً فكرياً واضح المعالم قوي الأساس، فمن الناحية التنظيمية اقترنت الممارسات الخاطئة لقادة النظام الجمهوري مع ضعف الأسس التي بني عليها تنظيم الضباط الأحرار لتشكل عقبة في طريق بناء مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة الفراغ السياسي الذي خلقه سقوط النظام الملكي، لقد كان أبرز الممارسات الخاطئة لقادة النظام الجمهوري انعدام مبدأ النقد الذاتي.. كان الخطأ يقع بروح لا مسؤولية

(١) انظر الإعلان الدستوري (٣١ أكتوبر ١٩٦٢)، وقد حددت مواد مهام يقوم بها مجلس الرئاسة بدراساتها والمتمثلة بمقترحات الرئيس، وبعد المصادقة عليها يقوم المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) بإحالتها إلى لجان تشريعية هي : ١- لجنة إعداد المشاريع. ٢- لجنة الأمن القومي. ٣- لجنة الأعمال العسكرية. ٤- لجنة شؤون القبائل. ٥- لجنة التعليم. ٦- اللجنة القانونية، وتحدد صلاحيات المجلس التنفيذي بمراقبة تنفيذ القوانين، وقرارات الرئيس التي يقرها مجلس الرئاسة كما يحدد المجلس التنفيذي ميزانية الدولة، وبعد خطة تطوير للاقتصاد القومي، ويعقد الانعاشات والقروض والمساعدات التي توافق عليها الهيئة التشريعية.

(٢) يشير الكتاب السنوي الصادر عن وزارة الإعلام في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٣م، ص ٩٥ إلى ١١٠، إلى التحول الإنتاحي في اليمن الجمهوري، حيث زاد عدد التلاميذ في عام ١٩٦٣م ثلاثة أضعاف بالمقارنة عما كان عليه قبل الثورة، وفتحت خمسون مدرسة ابتدائية ومتوسطة في الشهور الأولى للثورة في كل من صنعاء وتعز والحديدة وذمار وإب وغيرها من المدن اليمنية الأخرى، وفي مجال الصحة افتتحت في مدينة صنعاء والحديدة ثلاثة مستشفيات، وتم بناء عدد من المستوصفات في المحافظات كان منها ٢٩ مستوصفاً في صنعاء، و ١٧ في تعز، و ١٦ في الحديدة، وتحسنت الخدمات بشكل ملحوظ في كل من مدن إب، والبيضاء، وذمار وغيرها.

غالباً فتطور ليصبح مسلكاً لا يتعرض للنقد والتمحيص فيكتسب شرعية مطلقة، ويصبح نقده عملاً مضاداً للثورة.^(١)

ومما سبق نلاحظ أن الواقع المعاش يقرر ذلك، فالأخطاء التي مورست باتت تشكل أعرافاً تقليدية شائعة، والأهداف الستة للثورة كانت أهدافاً عامة لا تشكل إطاراً تنظيمياً للدولة الجديدة. إلا أن الثورة في إطارها الحركي قد نجحت، وكان لانتفاخ الأسفين على الماضي الملكي قد احتلوا مواقعهم من جديد في إطار عقائدي مذهبي، ومضمون تقليدي ارتدادي يرفض الجديد لأنه تقليد يحافظ على القديم ويحمل وجهاً عقائدياً طائفيًا، لذلك فقد تأجج محور الصراع بعد الثورة بين القوى الملكية المدعومة من المملكة العربية السعودية، ومن بعض القبائل التي ترفض الجديد بكل أبعاده التقدمية، وبين الثوريين الذين وضعوا رؤوسهم بين أكفهم من أجل اليمن الجديد يمن الثورة والحرية.

لجأ الإمام البدر إلى المملكة العربية السعودية، وشكل حكومة في المنفى، وعين عمه الحسن رئيساً للوزراء بعد إعلان الثورة، اعترف الاتحاد السوفييتي بالجمهورية في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦٢م، وفي يوم ٢٩ سبتمبر اعترفت مصر بالجمهورية اليمنية، وعلى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٢م تم الاعتراف بالنظام الجديد (ثلاثون دولة) منها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وأستراليا، وكندا، والهند، وباكستان، وسريلانكا (سيلان)، وأندونيسيا، وأفغانستان، والصومال، ومالي، وجميع الدول الاشتراكية. أما الدول العربية فقد اعترفت بالنظام الجديد كل من العراق، وسوريا، ولبنان، والسودان، وتونس، والجزائر، بينما أرجأت كل من المغرب والكويت وليبيا تحديد موقفها، أما السعودية والأردن فقد اعترفتا بالحكومة الملكية في المنفى.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢م قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية (٧٣ صوتاً) ضد (٤ أصوات)، وامتناع (٢٣ دولة) عن التصويت، قبول أوراق اعتماد أعضاء الوفد

(١) د. محمد إبراهيم الحلوة : التحدث السياسي في اليمن (ثورة ٢٦ سبتمبر، دراسات وشهادات للتاريخ) إعداد وتوليف مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، الكتاب الثاني، ط١، ١٩٨٧م، ص١١٨.

الجمهوري الممثل للنظام في اليمن الجديد^(١)، لكن العسكريين الذين تولوا السلطة لم يكن لهم بديل فكري واضح المعالم، فقد اقترنت الممارسات الخاطئة لقادة الانقلاب الجمهوري مع ضعف الأسس التنظيمية التي بنى عليها تنظيم الضباط الأحرار، ولم تعد قادرة على إملأ الفراغ السياسي الذي وجد بعد الانقلاب.

لقد كان من أبرز الممارسات الخاطئة أن الخطأ يقع بروح لا مسئولة، ويتطور ويصبح سلوكاً دون نقد لذلك السلوك، مما يترتب عليه اكتساب شرعية مطلقة ويصبح نقده عملاً مضاداً للثورة^(٢)، وكانت الأهداف الستة أهدافاً عامة وليست إطاراً فلسفياً للثورة، وترتب على ذلك استمرار القيم والمفاهيم التقليدية التي حكمت سلوك الشعب وحالت دون تغييره، فالمظالم التي كان يشكو الناس منها استمرت لانعدام العدالة الاجتماعية، وحتى اليوم فالمظالم والفوضى الإدارية تكرست أكثر بعد الثورة، وبقيت السجون وأنظمتها لم تتغير إلا من حيث الشكل الخارجي للمباني، واليمن قبل الثورة لم يكن لديها أجهزة مخبرات، ولا أسلوب تعذيب لانتزاع الأقوال من المتهمين بل كان السجن و (القيد الحديدي والذي مازال) يحكم بطريقة بدائية على قدمي المتهم، أما اليوم فقد تطور السجن السياسي على الطريقة المتبعة بالأنظمة العربية الأخرى، وبدأت اليمن تأخذ بعداً دولياً، ففي اليوم الثاني للثورة أرسلت مصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م سفينة مصرية اتجهت إلى ميناء الحديدية تحمل فنيين وإمدادات طبية.

وفي مطلع شهر أكتوبر ١٩٦٢م، أعلن جمال عبد الناصر، أن مصر تعارض أي تدخل خارجي في شؤون اليمن، وكان إشارة إلى دعم المملكة العربية السعودية والأردن للمعارضين من الإماميين لليمن الجمهوري، وبعد إعلان عبد الناصر مباشرة أرسلت مصر إلى ميناء الحديدية ثلاث سفن حربية تحمل أسلحة وجنوداً وذخيرة^(٣).

(١) د. بطرس غالي، جامعة الدول العربية، وتسوية النزاعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م، ص ١٠٨ "الحرب الأهلية في اليمن ١٩٦٢".

(٢) د. محمد إبراهيم الحلوه، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٣) د. محمد إبراهيم الحلوه، مصدر سابق، ص ١٥٩.

وفي يوم ٤ أكتوبر أعلن عبد الناصر أن مصر سوف تتحمل التزاماتها التي نصت عليها اتفاقية جدة المعقودة في ٢١ أبريل عام ١٩٥٦م بين مصر والسعودية واليمن، وكانت تنص تلك الاتفاقية على أنه في حالة تعرض استقلال إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية أو سلامتها الإقليمية لتهديد خارجي، فإن الدولتين الأخريين تتخذان على الفور كافة الإجراءات الدفاعية والوقائية التي يستلزمها هذا الموقف^(١)، وأعلنت السعودية من جانبها مساندتها الكاملة للحكومة اليمنية الملكية، على نفس السند القانوني الذي استند إليه عبد الناصر، لتدخلها العسكري، وفي ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢م قطعت الدولة السعودية علاقاتها مع مصر بعد أن اتهمت بالإنارة بطيرانها على القرى السعودية المتاخمة لحدود اليمن^(٢)، ثم أعلن بعد ذلك عن عقد معاهدة دفاع مشترك بين اليمن ومصر في ١٠ نوفمبر ١٩٦٢م.

ومن جهة أخرى عقد حلف عسكري بين الأردن والسعودية وبلغت أعداد القوات المصرية المتواجدة في اليمن سبعين ألف مقاتل، واتجهت القيادة العسكرية المصرية في اليمن إلى صياغة السياسة الداخلية والخارجية لليمن بشكل ملحوظ، وبدأت الحرب الأهلية تأخذ طابعين الأول ذو شكل عقائدي على أن الإمام صفة أساسية لوجود الدولة الزيدية، فكان هذا النوع من الناس يقاثلون ضد إخوانهم الجمهوريين بناءً على هذا المنطق. الطابع الثاني وهم الرافضون للتدخل المصري في المسألة اليمنية، فأخذوا يشكلون نمطاً قتالياً ضمن الصفوف الملكية لا حباً بالإمامة، ولا رغبة في إعادة الإمام البدر، ولكن من أجل إخراج المصريين من اليمن.

وكانت القوات المصرية تشترك جنباً إلى جنب مع الجيش اليمني الحديث التكوين في مواجهة القوات الملكية. وفي الوقت الذي كانت المعارك ملتبة، يدور رحاها بين الملكيين والجمهوريين، حاولت القيادات الجمهورية توحيد صفوفها، وتصحيح الأخطاء عبر مؤتمر "عمران" وذلك في سبتمبر ١٩٦٣م. والذي تم خلاله نقاش حول تصحيح الممارسات الخاطئة مثل المحاكمات العسكرية وتوزيع الرتب

(١) د. بطرس غالي، مصدر سابق، ص ١١٠.

(٢) د. بطرس غالي، مصدر سابق، ص ١١٠.

العسكرية دون قياس، وطرح أيضاً مطلباً هاماً هو المطالبة بالدستور، وإجراء انتخابات عامة، وبرلمان شعبي (مجلس الشورى) لكن المؤتمر فشل في مهمته^(١).

وأخذت الأزمة اليمنية تأخذ بعدها الدولي نظراً للموقع الجيوبولتيكي لليمن، ففي ٢٧ نوفمبر ١٩٦٢م أعلن البيت الأبيض الأمريكي أن الرئيس كندي أرسل مبعوثيه إلى كل من الرئيس السلال والرئيس جمال عبد الناصر والملك حسين، والأمير فيصل من أجل عرض مساعيهم الحميدة لحل الأزمة، وتقديم مقترحات للتسوية السلمية، وتضمنت المقترحات الأمريكية النقاط التالية:-

١- الانسحاب المرحلي للقوات المصرية من اليمن.

٢- إنهاء كافة المساعدات السعودية والأردنية المقدمة إلى الملكيين اليمنيين.

وكلف الرئيس كندي في مارس عام ١٩٦٣م السفير الأسبق (ألزورث بانكر) لإجراء مفاوضات لعقد اتفاق بين الأطراف المتصارعة، وفي فبراير عام ١٩٦٣م كلف الأمين العام للأمم المتحدة السيد رالف بانش، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية بالتوجه إلى اليمن، لتقصي حقائق الصراع، وأسفرت تلك الجهود عن عقد اتفاق فك الاشتباك بين القوات المصرية والسعودية والجمهورية اليمنية، وجاء في الاتفاق الذي قدمه الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٦٣م.

أولاً: تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بإنهاء كافة مساعداتها إلى الملكيين وتمنع استخدام زعماء الملكيين للأراضي السعودية في قتالهم ضد الجمهوريين في اليمن.

ثانياً: تبدأ مصر في الوقت نفسه بإجراء انسحاب مرحلي لجميع قواتها من اليمن، وتمتتع القوات المصرية من اتخاذ أي عمل عقابي ضد الملكيين، رداً على أي إجراء قاموا به قبل اتفاقية فك الاشتباك، وبذلك تنتهي العمليات العسكرية على الأراضي السعودية.

ثالثاً: إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد إلى مسافة (٢٠ كيلو متراً) على جانبي الحدود اليمنية - السعودية مع إقامة محطات في هذه المنطقة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية

(١) أحمد جابر عفيفي، الحركة الوطنية في اليمن، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢، ص ٣٣٩، ٣٤٥.

على أن يتولى مراقبون ينتمون إلى أطراف النزاع التأكد من عدم مساندة السعودية للملكيين وانسحاب القوات المصرية^(١).

ومن أجل متابعة هذه الاتفاقية "كلف الأمين العام الجنرال كارل فون هورين رئيس منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالتشاور مع الحكومات المعنية حول خطط بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في اليمن، لكن هذه المعاهدة فشلت في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، فقد واصلت السعودية دعمها للقوات الملكية، وراهنّت القوات المصرية على بقائها لحر المعارضة الملكية، ووقف النفوذ السعودي في التغلغل داخل القبائل الموالية للبدر، من جهة أخرى اتجه وفد رفيع المستوى لزيارة كل من الجمهورية العراقية والجمهورية السورية، ومصر اعتباراً من ١٣ - ١٥ يونيو ١٩٦٣م، ويمكن رصد هذه التحركات أنها كانت في إطار تحقيق تضامن عربي مع القيادة السياسية في الجمهورية اليمنية، وتقدمت اليمن بطلب خلال جولتها هذه إلى الانضمام إلى الوحدة الثلاثية التي وضعت أسسها في القاهرة، كما طالب اليمن من العراق تحقيق هذه الرغبة وقبولها كعضو رابع في الوحدة في الموعد المحدد لقيام الجمهورية العربية المتحدة. وأشاد الجانبان بحق الشعب العربي في الجنوب اليمني المحتل ونضاله لتحرره من الاستعمار البريطاني ووحدة الجنوب مع الشمال، وأشاد الجانبان بالنضال البطولي للشعب العربي في الجنوب الذي يكافح ضد الاستعمار الإنجليزي من أجل التحرر والوحدة^(٢)، وقام الوفد اليمني ضمن إطار تحركاته بزيارة الجمهورية العربية المتحدة، وجاء في البيان المشترك عن المحادثات بين الجانبين في ١٧/٦/١٩٦٣. تناول البيان رغبة الجمهورية العربية اليمنية في الانضمام إلى ميثاق القاهرة الذي يعبر عن الرغبة في تحقيق الوحدة الشاملة، وشجب البيان المخططات الاستعمارية في جنوب اليمن، وأكد البيان على حق الشعب اليمني في شماله المتحرر وجنوبه المحتل في الحرية والوحدة^(٣).

(١) د. بطرس غالي، مصدر سابق، ص ١١٢، انظر أيضاً "خطاب الأمير فيصل آل سعود" الوثائق العربية، الجامعة الأمريكية، بيروت، عام ١٩٦٣م.

(٢) الوثائق العربية، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٦٣م، ص ٥٥٣.

(٣) الوثائق العربية، مصدر سابق، ص ٥٥٤.

وفي ٦ سبتمبر ١٩٦٣م نشرت صحيفة البلاد السعودية خطاب الأمير فيصل بمناسبة صدور تقرير الأمم المتحدة عن قضية اليمن جاء فيه، إن موافقة المملكة السعودية على الاتفاقية التي حددتها بنود ستة بين الأطراف المتصارعة بعد أن توسط الأصدقاء الأمريكيين لدى الدولة السعودية، وتبنت ذلك الأمم المتحدة^(١). أما جامعة الدول العربية فقد كان دورها في أزمة اليمن عندما انعقدت الدورة العادية (الثامنة والثلاثون) في مارس ١٩٦٣م كانت الجمهورية العربية اليمنية قد اعترفت بها معظم الدول الأعضاء في الجامعة ولذلك قرر مجلس الجامعة قبول أوراق اعتماد الوفد اليمني الجمهوري في ٢٣ مارس ١٩٦٣م رغم اعتراض السعودية، وبذلك اعترفت الجامعة العربية بالجمهورية اليمنية كممثلة لليمن في أجهزة الجامعة العربية. وأثناء الدورة الأربعين العادية لمجلس الجامعة أشار مندوب اليمن إلى المشكلات التي تواجه بلاده في عهدها الجديد، وأعرب عن أمل حكومته في الحصول على المساعدات من قبل الدول العربية الأخرى نظراً لمتطلبات البناء الاقتصادي والاجتماعي لليمن، وفي ١٩ سبتمبر ١٩٦٣م أصدر مجلس الجامعة قراراً رقم (١٩١١) يدعو فيه كل الدول الأعضاء إلى سرعة الاستجابة للدعاء اليمني وتقديم المساعدات التي تحتاجها اليمن^(٢).

وأجتمع أول مؤتمر قمة للملوك والرؤساء العرب في يناير عام ١٩٦٤م بالقاهرة في إطار الجامعة العربية، وفرضت الأزمة اليمنية على الزعماء المجتمعين بالقاهرة، وقد لعب كل من الرئيس العراقي والرئيس الجزائري دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة من أجل إعادة العلاقة بين مصر والسعودية وإقناع المملكة العربية السعودية بالاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن مما يعجل بعملية الانسحاب للقوات المصرية من اليمن، وإيقاف كافة المساعدات المقدمة من السعودية إلى الملكيين والذين يشكلون قوة معارضة للنظام الجمهوري وتمت مبادرة السلام بعقد لقاء سعودي - مصري في أوائل مارس ١٩٦٤م وجاءت المبادرة الثانية عبر سلسلة من

(١) نفس المصدر، ص ٦٨٣، ص ٦٨٤.

(٢) د. بطرس غالي، مصدر سابق، ص ١١٩.

المفاوضات خلال يوليو وأغسطس من عام ١٩٦٥ بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل والزعامات اليمنية، مما أسفر عن عقد اتفاق جدة بين الرئيس المصري والملك السعودي والذي نص على ما يلي :-

١- وقف إطلاق النار فوراً على أن تنشئ السعودية والجمهورية العربية المتحدة لجنة سلام مشتركة للإشراف على وقف إطلاق النار وللمراقبة الحدود، والموائى في منطقة الأزمة، وتوضع تحت إمرة هذه اللجنة قوات مشتركة من البلدين وتستخدم لمنع أي انتهاك لهذا الاتفاق أو أي اضطراب قد يحدث في المنطقة.

٢- الإيقاف الفوري للمساعدات العسكرية السعودية للملكيين وحظر استخدام أراضي السعودية في عملياتهم ضد اليمن.

٣- الانسحاب الكامل للقوات التابعة للجمهورية العربية المتحدة في تاريخ أقصاه شهر سبتمبر ١٩٦٤م.

٤- إجراء استفتاء عام في تاريخ أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ ليقرر الشعب اليمني شكل الحكم الذي يرغب أن يعيش في ظله.

٥- إقامة مؤتمر حضره جميع الأطراف الوطنية المعنية والزعامات اليمنية في "حرض" في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٥ لتقرير نظام الحكم أثناء المرحلة الانتقالية حتى إجراء استفتاء وتنظيم إجراءات الاستفتاء^(١).

وبالفعل انعقد المؤتمر للقوى المتصارعة على الحكم بموجب اتفاقية جدة، واختلف المؤتمر بسبب تفسيراتهم المتباينة لأحكام اتفاقية جدة، ولم يتفقوا في شكل الحكومة المؤقتة وبذلك انقسم المؤتمر بآرائهم ففشل المؤتمر بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٦٥م.

وفي أول أغسطس عام ١٩٦٦م عاد الرئيس السلال إلى اليمن من القاهرة بعد إبعاده إليها إرضاء للاتجاه التوفيقى الذي توصل إليه مؤتمر جدة كحل للمشكلة اليمنية، وعاد السلال في ١٣ أغسطس ليتخذ قراراً دراماتيكياً حيث قام بإلغاء المجلس الجمهورى وإقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسته، وكذلك

(١) د. بطرس غالى، مرجع سابق، ص ١٢٣.

تشكيل محكمة أمن الدولة، وأدى هذا إلى انشقاق جديد داخل الصف الجمهوري^(١)، ومع مطلع عام ١٩٦٧م تدهورت العلاقات بين الجمهورية اليمنية وعدد من أعضاء الجامعة العربية، ففي يوم ٢٤ يناير تم ترحيل الأعضاء السعوديين من لجنة السلام المشتركة بتهمة التآمر ضد اليمن الجمهوري، وأعلنت الحكومة التونسية سحب اعترافها بالجمهورية اليمنية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٧م نظراً لعدم قدرة الجمهورية اليمنية فرض السيطرة على أنحاء البلاد، وسحبت الحكومة الأردنية اعترافها في ١٨ فبراير ١٩٦٧م لنفس السبب، وفي يونيو ١٩٦٧م كان العدوان الإسرائيلي على مصر، وكان له أثر فعال على الموقف العام في اليمن، من ثم بادرت مصر بسحب الجزء الأكبر من قواتها المرابطة في اليمن إلى أراضيها لغرض مواجهة العدوان الإسرائيلي.

وفي أغسطس ١٩٦٧م عقد وزراء الخارجية العرب مؤتمراً في الخرطوم لمناقشة ما خلفه العدوان اليهودي الإسرائيلي على الأراضي العربية، اقترح الوفد المصري إحياء اتفاقية "جدة" وقدم رئيس وزراء السودان مقترحات سلام إلى كل من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر، إلا أن هذه الجهود انهارت لرفض الحكومة اليمنية أي مقترح سلام يشترط استفتاء عاماً حول مصير الحكم في اليمن، واعتبرت اليمن ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية، وتهديداً لاستقلالها وسيادتها. وأثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالخرطوم في ٢٨ أغسطس ١٩٦٧م تم عقد اتفاق تسوية في يوم ٣١ أغسطس لاحتواء الأزمة اليمنية بين عبد الناصر، وفيصل وتضمن الاتفاق المبادئ التالية:-

١- إنشاء لجنة ثلاثية عربية تختار أحد أعضائها المملكة السعودية، وتختار الجمهورية العربية المتحدة العضو الثاني، بينما يختار مؤتمر وزراء الخارجية العرب العضو الثالث.

(١) د. محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص ١٦٠، أنظر أيضاً "أحمد جابر عفيفي، مرجع سابق، ص ٣٩١، ص ٣٩٤".

- ٢- تكون مهمة هذه اللجنة ضمان انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن، وإيقاف المساعدات العسكرية السعودية للملكيين.
- ٣- تقوم هذه اللجنة كذلك، بتقريب وجهات النظر بين مختلف فئات الشعب اليمني، وتدعيم استقلال اليمن وسيادته.
- ٤- تقوم هذه اللجنة باستشارة كل من السعودية والجمهورية العربية المتحدة "عند حدوث أي مصاعب أو عقبات تعترض تحقيق مهمتها"^(١).
- وبناءً على هذه الاتفاقية انسحبت جميع القوات المصرية من اليمن اعتباراً من ٩ ديسمبر ١٩٦٧م، وفعلاً فقد كونت اللجنة المتفق عليها وتمثل كل من رئيس وزراء السودان ووزير خارجية العراق، ووزير خارجية المغرب وبدأت أعمالها ومشاوراتها مع الزعماء اليمنيين، الجمهوريين، والملكيين، وأثناء زيارتهم لصنعاء رفض السلال مقابلتها.

(١) د. بطرس غالي، مرجع سابق، ص ١٢٧.